

العرب والانتقال المتأخر من حرب من دثرة

السيد ولد أباه

مقالات سابقة للكاتب

إبحث في مقالات الكتاب



يمكن القول ببعض التحفظ ان المنطقة العربية كانت المجال الاوحد تقريبا الذي لم تتأثر أوضاعه الداخلية من حيث التركيبة السياسية ونمط النظام الاقتصادي - الاجتماعي بتغير المعادلة الدولية اثر نهاية الحرب الباردة والصراع القطبي السابق، بقدر ما ان تركيبة المنطقة لم تتغير في الجوهر من حيث الابعاد الاستراتيجية الاقليمية.

وقد يبدو هذا الحكم غريبا متهورا، فلا أحد ينكر ان الدائرة العربية عرفت مع بداية النظام الدولي الجديد، تطورات وتغيرات نوعية ناجمة عن زلزال حرب الخليج الثانية (1991) وانطلاق مسار التسوية الشرق أوسطية في نهاية العام نفسه عبر مؤتمر مدريد.

وعلى الرغم من هذه المعطيات الشديدة الاهمية والعميقة الاثر، الا انها لم تمس في الجوهر التوازنات الداخلية والاقليمية، باعتبار ان حرب تحرير الكويت لم تؤد الى ما كان يتوقعه المراقبون من نتائج حاسمة مثل تعزيز المنظومة الخليجية أو تدعيم محور دمشق الذي يشمل دول التحالف العربي في الحرب المذكورة أو اعادة بناء النظام الاقليمي العربي. كما ان مسار التسوية الشرق أوسطية توقف بعد ثلاث سنوات من انطلاقته، ولم يفض الى التوقعات المرتقبة منه والتي كانت حسب الظاهر في متناول اليد، مثل التطبيع العربي الكامل مع اسرائيل وقيام الدولة الفلسطينية وصياغة النظام الشرق أوسطي المندمج. وبالمقارنة مع اوضاع المجال العربي - الذي كان ساحة فاعلة في الصراع القطبي السابق - نلاحظ ان المجموعة الافريقية عرفت تحولات جذرية عميقة توازي ما حدث في أوروبا الشرقية، وتلمس المعادلة نفسها في الفضاءين الآسيوي واللاتيني الامريكي.

وقد تجلت هذه التحولات في اتجاهات ثلاثة بارزة هي:

- الانتقال من السمة الأحادية في ادارة الحكم الى نظام التعددية الحزبية والانتخابات الديمقراطية، مما سمح بتغيير جوهري في تركيبة الحقل السياسي وانساقه التنظيمية وبنياته المؤسسية. وقد تم هذا الانتقال في الساحات المذكورة في ظرفيات ضاغطة تراوحت بين الانتفاضات الشعبية وحدّة مطالب المجتمع المدني والقوى السياسية الداخلية والضغط الخارجية (خصوصا من القوى المحكمة في العون الاقتصادي وفي هيئات التمويل الدولية).

- اعادة تشكل الانظمة الاقليمية وتغير توازناتها بفعل الانتقال من الصراع القطبي الأيديولوجي، وما يقتضيه هذا الانتقال من تأثيرات حاسمة على أطر العلاقات بين المكونات القومية والوطنية. وهكذا برزت في المناطق المذكورة خرائط اقليمية جديدة من سماتها اختفاء امبراطوريات وكيانات سياسية متعددة القوميات، بفعل الصراعات العرقية والدينية، وانبثاق تحالفات وانتلافات وظيفية جديدة، وتوسع أو تقلص أو انهيار أحلاف أخرى.

- تغير جوهري في الانساق الأيديولوجية بامتداداتها الثقافية والاعلامية والتربوية. ومن هذا المنظر تلمس انهيار الأيديولوجيا الاشتراكية وانحسار زخمها التعبوي، وكذلك الشأن بالنسبة للنزعات العالم ثالثة اليسارية التي كانت وثيقة الارتباط بها.

وبطبيعة الامر، لم يحدث شيء من هذه التحولات الجوهرية في المنطقة العربية، التي عرفت استقراراً (لعله غير مسبوق) في تركيبة الحكم الداخلي، ولم يتغير نظامها الاقليمي على الرغم من الاحساس العارم والمعلن بنقائصه وثغراته، ولم تتغير حتى الثوابت والشعارات الأيديولوجية التي كانت سائدة من قبل.

ولهذه الوضعية الاستثنائية خلفيات واسباب يطول شرحها، وليس هذا مجال التعرض لها، وانما حسبنا الاشارة الى انها حاضرة بقوة في الاستراتيجية الامريكية الجديدة لقلب أوضاع المنطقة، كما يبدو من تصريحات وتلميحات اركان ادارة الرئيس بوش. فحسب المنظر الامريكي، لا يمكن ان تتحقق مطالب ومصالح الولايات المتحدة وعلى رأسها احتواء الارهاب والقضاء على جذوره وفرض تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي دون احداث تغييرات جوهرية على التركيبة الداخلية والاقليمية للنظام العربي.

وعلى رأس هذه التغييرات فرض اصلاحات ديمقراطية في مستوى انظمة الحكم تذهب الى حد إسقاط بعضها بالقوة (كما هو الحال مع العراق في المدى القريب)، وحماية وصيانة حقوق «الاقليات» القومية والدينية، وفرض اصلاحات جوهرية في الانظمة التربوية والثقافية، وادماج المنطقة في دوائر التحالف الاستراتيجي التي تقودها الولايات المتحدة (مثل الحلف الاطلسي).

وبطبيعة الامر، تلتبس هذه الاهداف (التي تبدو مستجيبة لمطالب شعبية داخلية) مع المطامح والاطماع الامريكية المعروفة، ولذا فالمشروع «الاصلاحي» الامريكي هو في حقيقته عائق جوهري امام ديناميكية التغيير الداخلية، في من طقة وصل فيها شعور النفور من الولايات المتحدة والعداء لها حاداً غير مسبوق.

ومع ذلك، فإن ديناميكية الاصلاح غدت غاية ملحة، لا سبيل لتأجيلها، وكل تهاون في شأنها يخدم الضغوط الامريكية التي يقف على رفضها الحكام والمحكومون.

فلا يمكن للمنطقة العربية ان تلج العالم الراهن بمنطق وادوات وآليات مرحلة انتهت، وتجاوزتها الدوائر الاقليمية القريبة من اوضاعنا (في افريقيا وآسيا وامريكا الجنوبية).

ومن هنا تثمين كل المبادرات الجريئة الساعية لدعم ديناميكية التغيير الداخلي، مثل مبادرة ولي العهد السعودي التي تأجل تقديمها للقمة العربية، وقد بدا انها تتمحور حول المصالحة الوطنية الداخلية بين أنظمة الحكم والقوى السياسية وتوسيع اطار المشاركة السياسية، وتعزيز التضامن القومي والتعاون الاقتصادي بين الاقطار العربية.

لا شك ان الحرب التي توشك ان تندلع ستخلق هذه المرة أثراً أو نتائج حاسمة وجوهرية، مهما كانت نتائجها، ولن يكون بمقدور النظام العربي احتواء آثارها، كما استطاع في مواجهة ازمتات سابقة. ولعل السبب الاساسي لهذا التطور عائد الى ان الحرب المرتقبة تهدف في سابقة غير مألوفة الى تغيير نظام الحكم في احد البلدان الاكثر اهمية في المجال العربي. ويتعلق الامر ببلد محوري في خط التماس مع كل القضايا الاقليمية الجوهرية: العلاقة بقوى الجوار الجغرافي (ايران وتركيا)، الملف الفلسطيني، العلاقات الخليجية - الامريكية.. بقدر ما ان تركيبته القومية والطائفية ومرجعياته الايديولوجية السياسية تضعه في قلب التوازنات العربية الهشة.

ان المرحلة القادمة تقتضي دون شك شحذ الوعي الاستراتيجي العربي بمفاهيم واساليب وآليات جديدة للتعامل مع ازمتات عنيفة غير مسبوقة، وتحولات نوعية متسارعة، وتحديات غير مألوفة، ذلك ان الامر لا يتعلق بترميم نظام متداع، وانما بالاستعداد للانتقال المتأخر من مناخ المعادلة الدولية المنذرة، الى آفاق أخرى. ولعل المأساة الاليمة هي ان لا أحد بإمكانه استجلاء هذه الآفاق، فضلا عن استباق التصورات العملية الكفيلة بالتعامل معها.

مشاركة < <<

Tweet

